بيان

إنجاز نسبي وخطر على باقي الإصلاحات

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

2 حزيران، 2017

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

بعد مسيرة دامت لأكثر من 10 سنوات، خاضها المجتمع المدني وتحديداً الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، للمطالبة بقانون انتخابات يتضمن النظام النسبي لتأمين الحد الأدنى من دقّة وعدالة التمثيل، يبدو أننا اليوم على قاب قوسين أو أدنى من إقرار النسبية الكاملة في قانون الانتخابات النيابية.

إننا، في لادي، إذ نؤكد على أن إقرار النسبية الكاملة في لبنان هو لأمر إيجابيّ، يبيّن تقدماً ملحوظاً في ملف الانتخابات العالق منذ العام 2009، وذلك بعد تمديدين متتاليين للمجلس النيابي. ولكن بالمقابل يهمّنا أن نوضّح اليوم موقفنا من النظام الانتخابيّ المتداول حاليا والذي سمي بفانون عدوان، الذي يبدو أن هناك شبه توافق عليه من كافة الأطراف السياسية.

- إنّ شكل النسبيّة المطروح في هذا النظام يعطي مفعول النظام الأكثري تحت مسمى النسبية. فعندما تحدّثنا عن النظام النسبيّ، طالبنا بدوائر كبيرة، تضمّ 20 مقعداً على الأقل لكي تعطي النسبيّة مفعولها. من هنا يهمّنا أن نحذّر أن النظام النسبيّ بدوائر صغيرة أو متوسطة، كما هو مطروح في حالياً (15 دائرة، يتراوح عدد المقاعد فيها بين 5 و13)، مع كوتّا مذهبيّة ومناطقيّة، يضعف كثيراً من مفعول النسبيّة ويحوّلها الى نظام اكثري مُبطّن.
- إنّ تقسيم الدوائر والمقاعد بالشكل المطروح يعزّز الخطاب الطائفي للقوى السياسية ويحدّ من التنوع في الدوائر الانتخابية.
- إنّ نقل المقاعد، بالشكل الذي يتمّ تداوله، من شأنه إضعاف تمثيل بعض الأطراف وتفاقم الطائفية والمناطقية كما أنه ليس مبنيا على أسس علمية خاصّة أن توزيع المقاعد بين الطوائف في لبنان ليس مبنيا أصلا على أعداد تلك الطوائف ونسبها.
- إنّ اعتماد الصوت التفضيلي على أساس القضاء وليس الدائرة الانتخابية، يمكن أن يؤدي إلى شدّ العصب الطائفي بين أطراف القضاء نفسه. عدا عن أن اعتماد الصوت التفضيلي أساسا يعيد فردنة المعارك الانتخابية ويضرب وحدة اللوائح.

كما أن هذا الطرح ليس واضحاً بشأن مسائل أساسية في كيفية احتساب الأصوات مثل وجود أم عدم وجود عتبة انتخابية ونسبة هذه العتبة، وكيفية احتساب وتوزيع الأصوات وغيرها، ممّا يصعّب مهمّة التقييم لتطال كافة جوانب هذا الطرح. فبعض القوى السياسية تتحدث عن عتبة انتخابية تتعدى الـ10% على المستوى الوطني أو على مستوى الدائرة وهي تعتبر في الحالتين عتبة عالية جدا وإلغائية. وفي هذا الاطار تطالب الجمعية بعدم اعتماد أي شكل من أشكال العتبات الانتخابية في النظام المقترح لكي لا يؤدي ذلك الى استبعاد مقصود لبعض الفئات او المجموعات من التمثّل.

ويبقى الخطر الأكبر في ما يجري مؤخرا هو حصر الحديث عن القانون بالنظام الانتخابي فقط، لذا نودّ أن نذكّر أنّ قانون الإنتخابات ليس نظاماً انتخابياً فقط بل النّظام الإنتخابي هو جزء منه. إذ يتألف قانون الانتخابات الحالي على سبيل المثال من 117 مادة قانونيّة، لا ترد مسالة النظام والدوائر سوى في مادّتين منه فقط في حين تشمل المواد الأخرى مسائل مهمة في القانون، لا تقل أهميّة عن شكل النظام. ومع بقاء أقلّ من 20 يوما على إمكانية الاتفاق على قانون متكامل يتضمّن الإصلاحات كافّة، لا يمكننا إلّا أن نبدي تخوّفاً من الوصول إلى اللحظة الحاسمة من دون أن يكون بين أيادينا قانونٌ إصلاحيٌّ متكاملٌ تجرى الانتخابات على أساسه بل أن يتمّ التغاضي عن الاصلاحات الأخرى واعتماد باقي مواد القانون 25/2008 كأجزاء ثابتة من القانون المرتقب فنعود إلى نقطة الصفر.

ونظراً لضيق الوقت نود لفت الانتباه إلى وجود اقتراحات سابقة تتضمن البنود المتبقية والإصلاحات كافة التي يمكن اقرارها ونذكر منها على سبيل المثال مشروع القانون الذي تقدّمت به الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي في العام 2011 ومشروع القانون الذي تقدّم به الوزير زياد بارود في العام 2013. وهذان القانونان يتضمنان في موادهما المتبقية الاصلاحات كافّة التي نطالب بها، وهذا من شأنه توفير الوقت والجهد في التباحث بهذا الشأن. ونؤكّد أننا لن نقبل بقانون انتخابات نسبي لا يتضمن البطاقة المطبوعة سلفاً والكوتا النسائية وغيرها من الإصلاحات الهامّة.

كما تؤكد الجمعية أنّ أي قانون جديد للانتخابات مهما تضمّن من إصلاحات لن يحتاج الى أكثر من ستة أشهر لتطبيقه لذا تسويق فكرة التمديد المحتمل لسنة غير مقبول وأسبابه سياسية بحتة وليست تقنية.

وأخيراً، نذكر أن نقاش قانون الانتخابات يجب أن يتمّ داخل المؤسسات الدستورية وبشكل علني أمام الرأي العام وليس في الزواريب الضيقة حيث لا يصل الى المواطنين الا تسريبات عن تقاسم الحصص الذي تقوم به قوى السلطة.

لقد بدأ اليوم العد التنازلي، وما بقي سوى القليل من الوقت أمام القوى السياسية، فلتستغل هذه الفرصة الأخيرة وتتحمل مسؤولياتها في تطبيق الدستور وانتاج قانون انتخابي على قدر التوقعات، بعد أربع سنوات من الاخفاق والمماطلة.